

ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الي المفعول الاول فجا عمل هذا  
 عامل في سكننا الذي هو غير قال له وغير عامل في اللبيل ولا في  
 الشمس الذي يتوهم انه معطوف على محله وهو تفسق والذي يجمع هو  
 ان يقدر عملا لا اعتبار استمراره او حالته المحكية فالجزان كلاهما  
 معولا والا فالثاني معول لعدم كالتابع مطلقا لولا ان سطر والتسمية  
 للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضع  
 هو قول السبراني والثاني الذي قلنا هو الاصح هو قول الجبريين  
 والزمخشري نقله السبيني في اعراب الايضا انتهى وقد عرفت مما مر اننا  
 ان سكننا معول لمخروف عمدا من يقول بان الوصف غير عامل **قوله**  
 واذا اتبع المجرور خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جرتا منه لان شرط  
 العطف على المحل عند المحققين ان يكون الموضع بحق الامالة والوصف  
 المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لظا فنه بالعمل  
 واجاز الجملاد بدون ذلك متمسكا بقوله فظل طهارة اللحم ما بين  
 منفتح صقون سوا او قد يد معجل بحر قد ير عطفا على محل صغيق واجب  
 بان الاصل او طارح قد ير حذف المضاف واي جزم المضاف **الميد قوله**  
 فالوجه جزم التابع يجهل ان يجهل نحو الضارب الرجل وزيد لانه  
 يفقر في التواني ما لا يفقر في الاويل ويجهل ان يجهل بغير ذلك  
 بقية ما مر في باب الاضافة من انه لا يضاف الوصف المعروف بال  
 الماهي فيه او غير من الصور الخمس **قوله** بما مر ووصف قال النفاخي  
 فيكون ح معول التابع المتدر لانها **قوله** او فعل اما من او مضاعف  
 واصار الوصف ارجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفعول

من

من حذف الخانة **قوله** ويتعين اصار الفعل قال السقا في اي الماضي لان  
 الوصف بمعناه الا ان يدل دليل على المراد فيقد وغيره كقولك زيد ضارب  
 عمل امس وكبر عند **قوله** او با لعطف على المحل قال القيا في كتابه المجرور  
 بالمصدر عند بعضهم خلا فالس والبصيرون والفرق ان المصدر محرز  
 محله ما بعد اذ لا بد من اضافته اذ خلا من ال والتنوين واصافته  
 معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوها منها يضاف اضافة لفظية في  
 تقدير الانفعال فليتا حل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في  
 المعنى ان للعطف على المحل عند المحققين سن وطاره وروى ذلك المحل في  
 العصب وان يكون الموضع بحق الامالة ووجود المجرور الطالب لذلك  
 المحل قال وانبي على هذا امتناع مسابله وذكر منها مسئلة اسم الفاعل  
 ومسئلة المصدر بشر قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى  
 يكون بال او مؤنثا او مصا فاعدل على ان من يشترط بقا المجرور ميسوي  
 بين اسم الفاعل والمصدر واورد على قوله لان الاسم الخ انه لا يظهر في المصدر  
 الاعلى القول بان عمله لشبهه الفعل **قوله** ويجهل المذهبين قول الناطق  
 الخ اعترض بان قوله تابع ظاهر في انه عطوف على الموضع والاسم بسمه  
 تابعا **قوله** عومل معاملة الصفة المشبهة ظاهرا امرح ليس منها  
 والظاهر خلافه به دليل ما ياتي في باب ايجابية اسم الفاعلين والصفات  
 المشبهة بهلمن ان فاعلا اذا اريد به الثبوت واصبغ اليه فروع  
 يكون صفة مشبهة بدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة  
 على الحدوث واخر جوابه الصفة المشبهة ومن صرح بانها صفة مشبهة  
 الشاطبي ولا يريد انها لا تنبى الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا وكونه

Copyrighted material